

وزارة المالية

أمر عدد 35 لسنة 2023 مؤرخ في 25 جانفي 2023 يتعلق
بالترخيص في إجراء مقاصة بين الديون الراجعة للدولة في
ذمة ديوان الحبوب وبين الدين المستحق للديوان في ذمة
الدولة.

إنّ رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزيرة المالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13
فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية،

وعلى مجلة الالتزامات والعقود الصادرة بالأمر المؤرخ في 15
ديسمبر 1906 وعلى جميع النصوص التي نقحتها وتممتها
وخاصة الفصول 339 و369 و377 منها،

- كفالة مسندة للشركات التعاونية المركزية للخدمات
الفلاحية ومفعلة من قبل البنك الوطني الفلاحي سنة 1996:
47 131 229,822 دينار

- مستحقات على العنوان الثاني لميزانية الدولة في حدود
42 317 054,961 دينار.

الفصل 3 - ينشر هذا الأمر بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية.

تونس في 25 جانفي 2023.

رئيس الجمهورية
قيس سعيد

التأشير

رئيسة الحكومة

نجلاء بouden رمضان

وزيرة المالية

سهام البوغديري نمصية

وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

محمود الياس حمزة

وعلى المرسوم عدد 10 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أفريل
1962 المتعلق بإحداث ديوان الحبوب والبقول الغذائية وغيرها
من المنتجات الفلاحية وعلى جميع النصوص التي نقحتة أو تممتها
وخاصة المرسوم عدد 7 لسنة 1970 المؤرخ في 26 سبتمبر
1970،

وعلى مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بالقانون عدد 81
لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 وعلى جميع
النصوص التي نقحتها أو تممتها وخاصة الفصل 39 منها،
وعلى القانون عدد 113 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر
1996 المتعلق بقانون المالية لسنة 1997 وخاصة الفصل 17
منه،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

وبعد مداولة مجلس الوزراء.

يصدر الأمر الآتي نصه:

الفصل الأول - يرخّص في إجراء مقاصة بين الديون الراجعة
للدولة والمتخلدة بذمة ديوان الحبوب والديون الراجعة لديوان
الحبوب والمتخلدة بذمة الدولة في حدود مبلغ جملي قدره
ستمائة وتسعون مليوناً وتسعمائة وثلاثون ألفاً واثنتون
دينار وخمسمائة مليم (690 930 062,500 دينار).

الفصل 2 - تتمثل الديون موضوع المقاصة في ما يلي:

أ - ديون راجعة للدولة ومتخلدة بذمة ديوان الحبوب مفصلة
كالآتي:

- قرض منحتة الدولة للديوان سنة 1996: 34 714 062,500
دينار

- قرض طويل المدى مسند من البنك الوطني الفلاحي لديوان
الحبوب، تمت إحالته إلى البنك المركزي التونسي سنة 1997
وسددته الدولة عوضاً عن الديوان: 656 216 000,000 دينار.

ب - ديون راجعة لديوان الحبوب ومتخلدة بذمة الدولة والتي
تعود إلى فترة 1996 وما قبلها ومفصلة كالآتي:

- باقي دعم الحبوب إلى غاية 31 ديسمبر 1996:
558 821 777,717 دينار

- فوائض على متخلدات الدعم إلى غاية 31 ديسمبر 1995:
40 100 000,000 دينار

- فوائض على متخلدات الدعم لسنة 1996:
2 560 000,000 دينار